التعامل الجزائري مع النزاع الليبي- بين الكوابح الموضوعية والضرورات البراغماتية

Algerian dealing with the Libyan conflict - between Objectivity restraints and pragmatic necessities

د/ بوسعيد عبد الحق

جامعة زيان عاشور– الجلفة(الجزائر)

abdelhakdip@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/25 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: تتناول هذه الدراسة التحديات التي واجهت الجزائر إثر التحول الذي حدث في بيئتها الاستراتيجية، بعد تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي وماسببه من إنهيار للدولة ونشوب حرب أهلية إمتدت آثارها السلبية لكل محيطها الجغرافي. كانت الجزائر من أكبر المتضررين من هذا الوضع الجديد، والتي كان عليها بحكم موقعها الجغرافي ومسؤوليتها الدولية أن تتعامل معه. شملت طريقة فهم نهج الجزائر في التعامل مع هذا الواقع فحص لطبيعة النزاع الليبي، ومدى توافق إتجاهات العقيدة السياسية والأمنية الخارجية الجزائرية مع مقتضيات المصالح، وإنعكاسات ذلك على طريقة التعامل مع النزاع، وتبيين أثر الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تمر به الجزائر في هذه الفترة على فاعلية تعاملها مع المشهد الليبي بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ ليبيا؛ الأمن؛ النزاع؛ السياسية الخارجية

Abstract: *This study deals with the challenges that Algeria faced following the transformation of its strategic environment, after the intervention of NATO in Libya and the fall of the Muammar Gaddafi regime, which caused the collapse of the state and the outbreak of a civil war whose negative effects extended to all its geographical surroundings. Algeria was one of the most affected by this new situation and had to deal with it, by virtue of its geographical location and its international responsibility. The method of understanding Algeria's approach to dealing with this reality included an examination of the nature of the Libyan conflict, And the extent to which the trends of the Algerian foreign political and security doctrine are compatible with the requirements of interests, and its implications for the way of dealing with the conflict, and an explanation of the impact of the political, economic and social reality that Algeria was going through during this period on the effectiveness of its dealing with the Libyan case in general.*

key words: *Algeria; Libya; Security; cnflict; foreign policy*

1.مقدّمة:

شكلت الحرب الأهلية التي إندلعت في ليبيا إثر قيام انتفاضة شعبية ضد نظام معمر القذافي عام 2011 تحديا مركبا للجزائر، شمل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية، والذي يمكن النظر إليه من جانبين أساسيين، يتمثل الأول، في الطبيعة المعقدة للنزاع الليبي، حيث تتداخل فيه مواضيع الإنقسام السياسي الحاد، ومشروعية التمثيل السياسي للمؤسسات، والولاءات القبلية المتضاربة، وإنتشار الجماعات المتطرفة وعصابات الإتجار بالأسلحة و تهريب البشر، ناهيك عن التأثيرات السلبية للتدخل الخارجي في الواقع الليبي من قبل القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المتضاربة. أما الجانب الثاني، فيكمن في معضلة السياسة الخارجية الجزائرية الممزقة بين التأثيرات السلبية للتمسك بالمعايير الأخلاقية ومقتضيات المصلحة القومية.

شكلت تراكمات خبرات الجزائر التاريخية مع الإستعمار وكفاحها من أجل التحرر هوية السياسة الخارجية الجزائرية، لهذا هي حساسة من كل ما يمكن إعتباره تدخل خارجي في شؤون الدول، وتدافع عن مفهوم السيادة التقليدي، وتدعم ما تعتبره حركات للتحرر الوطني، في هذا السياق جاء إعتراضها على تدخل حلف الناتو في النزاع الليبي، وماتبعه من تدخل لقوى أجنبية أخرى، وهذا ما يفسر أيضا رفض الجزائر المبدئي التدخل في مسارات النزاع الليبي لصالح أحد أطرافه.

كبحت القيم المترسخة في السياسة الخارجية الجزائرية من قدرتها على التعامل مع النزاع الليبي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في ليبيا وفي المنطقة بشكل عام، إلا أن هذا التفسير لايمكن اعتباره تفسيرا كليا ونهائيا، بالأخذ بعين الاعتبار المتغير الوسيط الذي لايريد صانع القرار الإقرار بأثره علنا لإعتبارات داخلية محضة، متخفيا وراء ستار اللازِمَة الأخلاقية في السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في "عدم التدخل في شؤون الدول"، يتجلى هذا المتغير في الإضطرابات الاجتماعية والسياسية الداخلية التي عاشتها الجزائر إبتداء من عام 2014 نتيجة إنخفاض موارد البلاد من عائدات المحروقات، والضبابية السياسية التي عاشتها نتيجة الغياب الملفت للنظر للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عن الساحة السياسية بسبب إعتلال حالته الصحية، ودخول البلاد فيما بعد في أزمة سياسية كبرى في عام 2019 نتيجة الفشل في إستخلافه في منصبه والذي ترافق مع مظاهرات واسعة إنطلقت في 22 فيفري من العام نفسه ومست أغلب مدن البلاد، رافضة للمسار السياسي الذي يكرس استمرار الرئيس في منصبه.

مثلت هذه الإكراهات تحديات كبرى للجزائر في التعامل مع الإضطرابات القادمة من ليبيا والتي تمثل لها في الحقيقة قضية أمن قومي، بالإضافة لكونها جزئيا موضوع للإستغلال السياسي الداخلي. ألقت هذه المتغيرات الضوء حول مدى قدرة الجزائر على التعامل مع هذه التهديدات الأمنية، وجرى نقاش حول صلاحية العقيدة السياسية والأمنية غير التدخلية في تحقيق والحفاظ على مصالح الدولة الجزائرية، كما برزت عدة أسئلة ملحة عن الأسلوب والتوقيت الصحيح للتعامل مع المشهد الليبي في سياق كثافة وتقلب الأحداث سواء في الوضع الداخلي للجزائر أو في المشهد العام لتطور الأحداث في ليبيا

من هذا المنطلق، يمكن بناء الإشكالية البحثية لهذه الدراسة عبر طرح مجموعة من الأسئلة الأساسية، لعل أهمها: **ماهي ملامح النزاع الليبي الذي تتعامل معه الجزائر؟، وماهي طبيعة المصالح الجزائرية في ليبيا في سياق سياستها الخارجية غير التدخلية؟، وكيف تعاملت الجزائر مع النزاع الليبي في ظل ما تشهده من إضطرابات اجتماعية وسياسية داخلية ؟**

2. خريطة النزاع في ليبيا

في أواخر فيفري 2011، ثار الشعب الليبي ضد حكم معمر القذافي بعد أربعة عقود من الدكتاتورية، وردا على ذلك هدد القذافي بقمع المعارضين بقسوة. بعد تردد، تحرك حلف شمال الأطلسي بموجب تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبدأت حملة عسكرية جوية ضد ليبيا استمرت سبعة أشهر أدت في النهاية إلى سقوط النظام، حيث سقطت العاصمة طرابلس في أوت 2012، و تم القبض على القذافي وقتله في أكتوبر من العام نفسه، من قبل قوات المعارضة (Chivvis, and Martini, 2014,p1). دخلت البلاد في مرحلة انتقالية، جرى بموجبها انتخاب "المؤتمر الوطني العام" في 7 جويلية 2012، وتميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار، وتفاقم الأزمات نتيجة لفراغ السلطة الذي خلفه سقوط النظام، وقد ترافق ذلك مع وجود مخزون هائل من الأسلحة، وباتت السمة البارزة للبلاد هي فوضى السلاح المنتشر لدى الكتائب المسلحة التي لا تخضع لأي سلطة مركزية. وعززت حالة الفوضى التي شهدتها ليبيا افتقار المعارضة لأي قيادة معترف بها وقادرة على إدارة البلاد في المرحلة الإنتقالية، ما سمح للكتائب المسلحة بملء الفراغ الذي خلفه انهيار الأجهزة المسلحة لنظام القذافي. تعاقبت على ليبيا مجموعة من الحكومات، لكنها فشلت في تحقيق الاستقرار وحل الأزمات السياسية والاقتصادية والإنتقال نحو بناء الدولة الليبية. جرت انتخابات تشريعية في ليبيا في عام 2014، جاءت نتائجها في غير مصلحة التحالف الثوري المهيمن، الذي يمثله حزب العدالة والبناء وحزب الوطن وأحزاب وقوى عسكرية ذات التوجه الإسلامي، على "المؤتمر الوطني العام". ونشبت أثناء انعقاده الأول في طبرق أزمة دستورية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام في أوت 2014(قاسم حسين، 2021، ص 6، 7)، وتم النظر فيها أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية، بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص5). وهو الأمر الذي عزز من عملية الإستقطاب السياسي في البلاد، وهدد مسار العملية السياسية. لقد مثل الصراع على نقل السلطة من المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب أحد أهم أسباب الأزمة السياسية. ودار محور الصراع حول السلطة التشريعية لإعتقاد القوى السياسية الليبية أن من يسيطر عليها سيحدد ملامح الخارطة السياسية في ليبيا مستقبلا (قاسم حسين، 2021، ص2).

أفرزت هذه الأزمة السياسية مطالبات من مؤيدي قوات فجر ليبيا بعودة "المؤتمر الوطني العام" السابق باعتباره صاحب الولاية التشريعية، لحين تصحيح الوضع الدستوري لمجلس النواب الليبي المنعقد بطبرق شرقي ليبيا، حيث شكل المؤتمر الوطني حكومة إنقاذ وطني برئاسة "عمر الحاسي" في 25 أوت

2014، سلمتها قوات فجر ليبيا مقار الوزارات بالعاصمة طرابلس في حين وافق مجلس النواب بطبرق على التشكيلة الوزارية التي قدمها له "عبد الله الثني" في 22 سبتمبر 2014، والتي بدأت تمارس مهامها من مدينة البيضاء غربي طبرق 122كلم (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص 05)، وحظيت بدعم من القوات التابعة للعسكري السابق في نظام القذافي، المشير"خليفة حفتر" الذي أعلن أواسط ماي 2014 عن بدء عملية "الكرامة" من بنغازي شرق البلاد لتخليص ليبيا من ما سماهم بـ"الإرهابيين والتكفيريين" (موقع قناة الجزيرة، 2016). وبذلك تعزز الإنقسام السياسي بين برلمانيين، الأول يحظى بدعم واعتراف دولي وهو مجلس النواب بطبرق في شرق ليبيا، والثاني في العاصمة الليبية طرابلس غير معترف به. وبين حكومتين، تسيطر إحداهما من خلال مؤيديها على مساحات شاسعة بليبيا، وتهيمن على مراكز القرار السيادي والمالي بالدولة كمصرف ليبيا المركزي، وأغلب منابع النفط، وأخرى تتحرك في الشرق وبعيدة جغرافيا عن الإدارات المهمة بالدولة الليبية، وقراراتها لا تلقى قوة على الأرض لتنفذها. ومن هنا شهد الصراع في ليبيا شكلا جديدا، تحت مسمى "صراع الشرعيات المنقوصة"، إذ إن "مجموعة الست"، وهي دول جوار ليبيا، (مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس)، لها مواقف متباينة من الكيانات السياسية والعسكرية الليبية. فالجزائر والسودان وتونس تعارض بشكل قاطع أي تدخل عسكري أجنبي، بسبب ما تعتقد أنه سينعكس عليها أمنيا، واحتمال تدفق جماعات إسلامية متشددة على ليبيا التي تملك حدودا برية تصل إلى خمسة آلاف كيلومتر من الصعب السيطرة عليها عسكريا. أما مصر والسعودية والإمارات، فتبدو، منحازة للطرف السياسي والعسكري المتحالف مع مجلس النواب الليبي وحكومة الثني، وضد تيارات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها الأحزاب المنبثقة عن "جماعة الإخوان المسلمين" (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص5،6). في ظل هذا الواقع عين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون-Ban Ki-moon" الدبلوماسي الإسباني "برناردينو ليون-Bernardino León" خلفا للبناني "طارق متري"،رئيسا للبعثة الأممية في ليبيا في سبتمبر 2014، وكلفه بمهمة إيجاد حل للأزمة السياسية الليبية، وإنهاء حالة الإنقسام السياسي، وإيجاد صيغة لإتفاق سياسي يعين بموجبه حكومة انتقالية جديدة لتحل محل الحكومتين المتنافستين في "طرابلس" و"طبرق" وكبح تطورات الحرب الأهلية. بعد عمل تجاوزت العام اختار "برناردينو ليون" ممثلين عن مختلف الجماعات الليبية ودعاهم للإنضمام إلى ما سماه بالحوار السياسي والذي جمع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك كل من الدول الجارة والدول الغربية. إستطاع "برناردينو ليون" في النهاية التغلب على المشكلة المقاطعة المتكررة التي شهدتها الاجتماعات السابقة وإستطاع تنظيم إجتماعات الصخيرات بالمغرب بأكبر قدر ممكن من الفاعلين الليبيين (WINER, 2019, p 14, 15). ليعلن في الثامن من أكتوبر2015 توصل المجتمعين لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وبالرغم من الحفاوة الشديدة التي قوبل بها هذا التشكيل من قبل المجتمع الدولي والدول الفاعلة في الشأن الليبي بالخصوص، إلا أنه لم يتعد التشكيل المعلن كونه تشكيلا مقترحا من قبل البعثة الأممية والمشاركون في الحوار، وظل هذا التشكيل معلقا لحين عودة الوفود المشاركة في الحوار لليبيا لعرض هذه النتيجة على الكيانات التي تمثلها للموافقة النهائية عليها، حيث

شهدت إعتراضات من بعض الكيانات السياسية (عقل، بدون تاريخ نشر). أدى هذا المخاض في النهاية إلى التوقيع على اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر (WINER, 2019, p15)، ليعلن بموجبه عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" في فيفري 2016، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة. ونالت حكومة الوفاق يوم 23 فيفري 2016 الثقة بالأغلبية، بعد أن أعلن مائة نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق موافقتهم على التشكيلة الوزارية المقترحة من المجلس الرئاسي وبرنامج عملها .

في الجهة المقابلة سحبت الحكومة المؤقتة في طبرق برئاسة "عبد الله الثني" إعترافها بحكومة الوفاق الوطني، بعدما كانت قد دعمتها في السابق (موقع قناة الجزيرة، 2016)، وكانت هذه الأخيرة قد انهارت فيما بعد، بعد أسبوع من وصول قادة حكومة الوفاق الوطني على متن سفينة من تونس. وكان وزراء الإنقاذ الوطني قد أغلقوا المجال الجوي لطرابلس لمنع حكومة الوفاق من الدخول لطرابلس. واحتجز أعضاء حكومة الوفاق الوطني بمن فيهم رئيس المجلس الرئاسي "فايز السراج" في قاعدة بحرية حيث دعاهم خصومهم إلى الإستسلام، ليتراجعوا فيما بعد، حيث أعلن وزراء حكومة الإنقاذ الوطني إستعدادهم لإنتقال سلمي للسلطة، ثم أصدرت الحكومة الإنقاذ من جانب واحد بيانا قالت فيه إنها ستتنحى جانبا لإنقاذ "دماء الليبيين" (SURK, 2016).

واجهت حكومة الوفاق الوطني سلسلة أزمات مركبة (سياسية، وأمنية، واقتصادية وقبلية) حالت دون تنفيذ بنود الإتفاق الذي جاء في مقدمة نصه ذكر صريح لـ"عملية التحول الديمقراطي" في ليبيا، من خلال التعاون بين أعضاء مجلس النواب الذين تم اختيارهم عبر انتخابات حرة ونزيهة نظمها وأقر بها المؤتمر الوطني العام. عملت حكومة الوفاق على تذليل العقبات، منذ وصولها إلى طرابلس، عبر قيامها بتسويات مع القوى الأساسية الفاعلة في المشهد الداخلي الليبي، وتزامن التوجه الداخلي للحكومة، مع تأييد ودعم إقليمي ودولي، متثل في قرار مجلس الأمن رقم 2259 الصادر في 23 ديسمبر 2015 الليبي الذي أقر بشرعية المجلس الرئاسي وضرورة تقديم الدعم اللازم له من جهة، والبيان الوزاري المشترك الصادر عن مؤتمر فيينا في 16 ماي 2016 والذي طالب برفع حظر الأسلحة ودعم الحكومة في بناء قوة عسكرية قادرة على ضبط الأمن والإستقرار في ليبيا من جهة أخرى، إضافة إلى حزمة دعم متكاملة اقتصادية وأمنية. وأبدت دول أوروبية عدة دعمها لحكومة الوفاق، وفي مقدمتها إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا في سبيل إدارة الأزمة وتحقيق تقدم في ظل صراع داخلي، تتشابك فيه عناصر جهوية وقبلية وأيديولوجية (قاسم حسن، 2019، ص 66، 67). يشير هذا الوضع لاستمرار غياب التنسيق والترابط بين الكيانات السياسية والأذرع العسكرية داخل ليبيا، والإنفصال بين الشقين السياسي والعسكري لدى الطرفين الرئيسيين في النزاع، ومن ثم حول قدرة الأطراف السياسية المتحاورة في إحداث تغييرات ملموسة على أرض الواقع في ظل غياب ممثلي الأذرع العسكرية عن فعاليات التفاوض السياسي (عقل، بدون تاريخ نشر).

نتيجة لعدم تقدم المسار السياسي وعدم إحراز أي جدوى من جهود المجتمع الدولي في وقف الإقتتال، وغياب أفق الحسم العسكري لصالح أحد الأطراف، بقيت ليبيا بعمومها ساحة صراع مسلح، والعاصمة طرابلس في مرمى أهداف "حفتر"(الذي بدأ يظهر كفاعل عسكري وسياسي لا يمكن تجاوزه) للسيطرة عليها (هيمزادي، 2020). أعلن "حفتر" في 4 أفريل 2019، بدء ساعة الصفر لإحتلال طرابلس التي توجد فيها حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا، فضلا عن سفارات وبعثات الدول الأجنبية وهيئة الأمم المتحدة، وقال حينها إن احتلال العاصمة لن يستغرق أكثر من 48 ساعة- ويعتبر الإستلاء على العاصمة طرابلس بالنسبة "لحفتر" الركن الأساسي لمشروعه السياسي والعسكري للإستلاء على السلطة وبناء النظام السياسي وفق تصوراته- . جاء هذا الإعلان رغم وجود الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، حينها، في طرابلس، متجاهلا المساعي الأممية لتشكيل المؤتمر الوطني الجامع لحل الأزمة الليبية، حيث كان من المنتظر وقتها أن تشهد ليبيا تنظيم "الملتقى الليبي الجامع"، الذي سيركز على عدد من النقاط، أهمها مشروع الدستور والترتيبات الأمنية ومشروع قانون الإنتخابات (عميرة، 2020). ردا على الهجمات المتواصلة لقوات "حفتر" على مناطق متفرقة من العاصمة طرابلس أطلقت حكومة الوفاق الوطني ما أسمته بعملية "عاصفة السلام" العسكرية، بتاريخ 25 مارس2020(مومنه، 2021، ص3)، التي أفشلت محاولات "حفتر" للسيطرة على طرابلس، وإستعادت قوات حكومة الوفاق الوطني سيطرتها على عشرات من مدن إقليم طرابلس، التي سبق وأعلنت ولاءها "لحفتر" (هيمزادي، 2020).

أثبت "حفتر" أنه سيد التلميحات الكبرى والتصريحات المبالغ فيها، والتي كان الهدف منها في المقام الأول حشد مؤيديه في مواجهة ما اتضح أنه نزاع صعب وغير مقبول على نحو متزايد وغير قابل لتحقيق النصر فيه، ومع ذلك، فإن أساليب "حفتر" تسببت في نشر الذعر داخل ليبيا وخارجها على حد سواء، ونجح بمثل هذه التلمحات المبالغ فيها في بناء قاعدة ولاء قوية، تشمل القبائل الليبية التي تدعمه (PARGETER, 2020).

شكل دعم تركيا العسكري لحكومة الوفاق الوطني بلا شك عاملا حاسما في انتصارات طرابلس. كما نجحت عمليات القصف التي كانت تقودها طائرات بدون طيار سلمتها الإمارات العربية المتحدة لقوات "حفتر"، ومرتزقةمجموعة "فاغنر" الروسية، في تحقيق تقدم،قبل وصول التعزيزات التدريجية التركية، التي أفشلت أية محاولة للسيطرة على طرابلس. لقد مكنت المشاركة التركية من إعادة الوضع إلى التوازن، من خلال توفير ثنائية "الإستخبارات - وقصف الطائرات بدون طيار". لعبت القدرة على قصف خطوط الإمدادات ومراكز القيادة ومواقع تمركز قوات العدو ليلا ونهارا، دورا حاسما في تحقيق النصر، دون إنكار الدور الفعال الذي قامت به قوات حكومة الوفاق الوطني التي نجحت في تجاوز خلافاتها ورأب خطوط التصدع داخلها، وتنظيم نفسها لمحاربة ما تعتبره خطر إنشاء ديكتاتورية عسكرية في بلادها (هيمزادي، 2020).

لا تبرز في الأفق مؤشرات التوصل لحل لإنهاء النزاع الليبي خاصة بعد فشل الأمم المتحدة في إجراء الإنتخابات الرئاسية في ليبيا والتي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. كانت هذه هي النتيجة

المتوقعة لعملية مليئة بالأنانية والمناورات القانونية والدستورية والسياسية من طرف مختلف الأطراف السياسية الليبية. من المرجح أن يؤدي انهيار هذه العملية إلى مزيد من التفكك السياسي، بما في ذلك ظهور حكومات متنافسة وخطر التصعيد العسكري (Omar Hammady, 2022).

3. محددات التصور الجزائري للنزاع في ليبيا

1.3 الإطار العام المُوجِه للسياسة الخارجية الجزائرية

تستند الجزائر في سياستها الخارجية إلى تجاربها التي إستلهمتها من الإستعمار وحربها من أجل الإستقلال والتي جعلتها تتبنى مبادئ مناهضة الإستعمار وعدم التدخل في شؤون الدول Hallqvist and (Hammargren, 2020p 21)، ودعت لهندسة دولية تتبنى الدفاع عن سيادة الدول والحق في تقرير المصير. لقد أصبحت صوتا قويا للثوار الأفارقة والعرب وداعما بارزا لحقوق العالم النامي، رافضتا نظام الحرب الباردة الجامد ثنائي القطب، وحشدت الدعم في المنتديات متعددة الأطراف لأجندة تقرير المصير، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة(BOUKHARS, 2013).

حتى وإن كانت الجزائر قد أرسلت وحدات عسكرية محدودة خارج الحدود في فترة ما من تاريخها، إلا أن هذا لم يخرج عن نطاق مساعيها لتكريس مكانتها الدولية، بوصفها نموذجا قوميا يقوم على شخصية وطنية مستقلة شملت هذه الاستثناءات مشاركتها في الحروب العربية – الإسرائيلية عامي (1967، و1973) ومشاركتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كمبوديا (بين عامي 1991 و 1993) وفي الكونغو الديمقراطية (بين عامي 1999، و 2010) ومراقبة انسحاب القوات الكوبية من الحدود الأنغولية (بين عامي 1989، و 1991) وفي ضمان احترام اتفاق وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وأرتيريا (بين عامي 1995، و 1996) وفي هايتي (بين عامي2000 و2008، واستنادا إلى التمسك بمبدأي السيادة واستقلال القرار الأمني- العسكري، لم تسمح الجزائر بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على ترابها منذ إجلاء القواعد العسكرية الفرنسية بين عامي 1967 و1970 وسبق أن رفضت في عام 2013 طلبا روسيا للحصول على تسهيلات عسكرية بحرية مقابل استفادتها من مزايا عسكرية، مبررة، رفضها بمبدأي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 1، 2).

طيلة فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، استمرت السياسة الخارجية الجزائرية في الإعتماد على نفس المبادئ الأيديولوجية المتعلقة بمبدأ تقرير المصير، والتحرر من السيطرة الخارجية، وتبنيها للإشتراكية، إلا أن ظهور عدة عوامل ساهمت في إضعاف إلتزامها تجاه المثالية الثورية في علاقاتها الدولية. أدت نهاية الحقبة الإستعمارية في إفريقيا، ومقاومة الغرب الصناعي للإصلاحات الاقتصادية الدولية التي دافعت عنها الجزائر في سبعينيات القرن المنصرم، وعدم الاستقرار المتأصل في نموذجها الاقتصادي، إلى تحول في توجه السياسة الخارجية للبلاد، فقد أدت القيود الاقتصادية والسياسية التي بدأت الجزائر في

مواجهتها في منتصف الثمانينيات إلى تضاؤل تطلعاتها العالمية وإعادة تركيز دبلوماسيتها على جيرانها المباشرين.

أدى انهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1991 وانزلاق الجزائر إلى حرب أهلية في 1992- 1999 إلى ظهور سلسلة من التحديات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، فلم يعد لدى الجزائر لا المال ولا الوقت للتركيز على الشؤون العالمية. واجهت البلاد شبه إفلاس مالي في عام 1994 وواجهت تمردا مسلحا عنيفا من 1992-1999. كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الجزائرية في التسعينيات هو منع عزلة البلاد وأي تدخل خارجي في نزاعها الداخلي (BOUKHARS, 2013).

مكن تمسك الجزائر بالإستقلال والتحرر من تبعية القرار الوطني للخارج رغم الأزمات العميقة التي مرت بها من الحفاظ على المسافة الفاصلة نفسها من أطراف النزاعات التي بادرت للوساطة فيها، وهذا ما مكنها من تحقيق عدد من الإنجازات في حل النزاعات بين العراق وإيران عامي 1975و1988، وبين إثيوبيا وأرتيريا عام 2000، وبين إيران والسعودية عام 2016 في إطار منظمة أوبيك، وبين الحكومة المالية ومتمردي شمال مالي عام 2015 على المنوال نفسه. في الحالة الليبية، ترى الجزائر أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد آخر، طال أمد اللاإستقرار في ليبيا، وفي جوارها الإقليمي بالضرورة. وفي السياق نفسه، ترفض الجزائر المساس بالحدود الموروثة عن الحقبة الإستعمارية، لذلك، فهي تبدي حساسية مفرطة حيال المطالب الإنفصالية التي من شأنها تقسيم الدول القائمة. من جهة أخرى، ترى الجزائر أن المقاربة الأمنية الصلبة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعا. ويرتبط هذا الموقف أيضا بتجربة الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، حيث وجدت أن هذه المقاربة فشلت في النصف الأول من التسعينيات في استعادة الأمن والاستقرار، بل زادت من حدة نشاط الجماعات المسلحة. ومع مجيء الرئيس اليامين زروال عام 1995، انتهجت السلطة مقاربة أقل صلابة عبر "قانون الرحمة"، ثم واصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة النهج نفسه بتبنيه لـ"قانون الوئام المدني" عام 1999 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص2).

أدى انتخاب عبد العزيز بوتفليقة، رئيسا للجمهورية في أبريل 1999 إلى تنشيط السياسة الخارجية الجزائرية. كان بوتفليقة مصمما على استعادة صورة الجزائر المحطمة. سهلت العودة التدريجية للسلام إلى البلاد وتحسن الآفاق الاقتصادية من مهمته، ثم شرع بوتفليقة في استعادة الدور القيادي للجزائر في القارة الأفريقية، كما يتضح من مشاركتها في التوسط في اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2000، وإنشاء منصب وزاري يهتم فقط بالقضايا الأفريقية، وإطلاق مع مجموعة من الدول الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في عام 2001. التغييرات الدراماتيكية في المشهد الجيوسياسي الدولي الناجمة عن هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة عززت طموحات الجزائر الجيوسياسية، وتغيرت نظرة المجتمع الدولي للجزائر بشكل كبير، إذ كان يُنظر إلى البلاد منذ فترة طويلة على أنها منتج رئيسي للتطرف العنيف ومنتهك لحقوق الإنسان، لتصبح ضحية للإرهاب وفاعلا رئيسيا في

الحرب العالمية ضـد الإرهاب الدولي. عزز انتشـار الجماعات المتطرفة العنيفة في المناطق النائية جنوب الجزائر من دفع بوتفليقة لجعل الجزائر العمود الفقري في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة جنوب الصحراء.

أبان هذا التطور في السياسة الخارجية الجزائرية عن تغير لافت بإضافة جرعة من البراغماتية إلى السياسة الخارجية، حيث صمم بوتفليقة بمهارة تقاربا استراتيجيا مع الولايات المتحدة ووسع التعاون الدفاعي والاقتصادي متجاوزا الشركاء القدامى للبلاد. شكلت مشاركة الجزائر في حوار الناتو المتوسطي عام 2000 خطوة مهمة في هذا الصدد. ومع ذلك، لم يؤدي هذا التحول نحو البراغماتية إلى أي تغييرات كبيرة في الضرورات الإيديولوجية الموجهة للبلاد، خاصة مبدأ تقرير المصير، كما تواصل الجزائر إظهار نفورها الشديد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وترفض الدولة بشدة الإذعان لتطبيق مبدأ التدخل الإنساني حتى في حالة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بالنسبة للجزائريين، تظل سيادة الدولة هي الأساس الذي يوفر النظام والاستقرار للنظام الدولي. يضع هذا النموذج الجزائري للسياسة الخارجية في تناقض مع معيار حقوق الإنسان الدولي الناشئ المتمثل في "مسؤولية الحماية".

سلط التدخل الإنساني متعدد الأطراف في ليبيا وأماكن أخرى من العالم الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية، حيث حدت سياسة عدم التدخل من الخيارات الاستراتيجية للجزائر في التعامل مع التوترات في جوارها المباشر (BOUKHARS, 2013) .

2.3 الرؤية الجزائرية لطبيعة النزاع في ليبيا

تستند الرؤية الجزائرية لطبيعة النزاع في ليبيا بشكل أساسي إلى ضرورات استراتيجية وأمنية. والتي يمكن فهمها عبر العناصر الآتية:

أولا، اعتقدت الجزائر أن الحسابات الإنسانية وراء التدخل كانت مخادعة وقد تكون سابقة خطيرة يتم تعميمها في فرض تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية" ضد جرائم "الأنظمة الاستبدادية".

ثانيا، كانت الجزائر قلقة بشأن تأثيرات تغيير النظام في ليبيا على نزاع الصحراء الغربية وتوازن القوى في المنطقة. وترى الجزائر أن فرنسا التي لعبت دورا رئيسيا في تدخل الناتو وحلفائها الإقليميين وتحديدا المغرب، هي العقبة الأكبر في سعيها للهيمنة الإقليمية. إذا انضمت ليبيا إلى المحور الموالي للمغرب، فإنها ستوازن قوة الجزائر وتحيد طموحاتها في السيطرة على شمال إفريقيا والساحل (BOUKHARS, 2013) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى، وحتى وإن كانت الجزائر غير قلقة من نفوذ مصر في ليبيا لأنها توازنه بنفوذها في بقية شمال أفريقيا ولعبها دورا تقليديا متوازنا في المنطقة فهي تعد جزءا لا يتجزأ من كل من أفريقيا والشرق الأوسط، فإنها تريد لليبيا أن تكون مستقرة ولكن في نفس الوقت ليست مثقلة بمعروف لمصر ينتظر السداد.

ثالثا: إن عدم الإستقرار في ليبيا يهدد الأمن الحدودي للجزائر، ويوفر فرصا للتنظيمات المتطرفة بما في ذلك تنظيم القاعدة في المغرب العربي وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لإكتساب المزيد من القوة

(Taylor, 2018)، والأهم من ذلك أن الجزائر كانت تخشى أن يعاد إيقاظ الهواجس القديمة للمطالب "العرقية- القبلية" بالإستقلال على أساس هوياتي وهي مطالب عززتها بالفعل وعود "الربيع العربي" بتقرير المصير. كانت الحكومة الجزائرية مقتنعة بأن الإطاحة بالنظام الليبي سيطلق سلسلة مدمرة من الأحداث، ويطلق موجة من اللاجئين وانتشار الأسلحة، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو عودة مقاتلي الطوارق المتمرسين إلى بلدانهم الأصلية. واعتُبر التحدي الثالث الأكثر تأثيرا لما له من قدرة على تمكين الجماعات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود، وتفاقم النزاعات الإنفصالية وإعادة إحياء حركات التمرد المتأججة. إن انتشار الدول الصغيرة في الجوار المباشر للجزائر يضر بمصالح البلاد وأمنها. فمثلا على الرغم من تعبير الطوارق عن ارتباطهم بالجزائر، فقد تكون دولة الطوارق المستقلة على الحدود مصدر إلهام قوي للطوارق في جنوب البلاد. وقد يؤدي أيضا إلى إحياء النشاط الأمازيغي، حتى لو ظلت المطالب الثقافية الأمازيغية أقل تهديدا لوحدة أراضي الدولة.

أثبت ما وقع من أحداث في ليبيا صحة تقييم الجزائر للمخاطر المنتظرة. أدت الهزة المدمرة للحرب الليبية مباشرة إلى انفجار المظالم التاريخية المتفاقمة في شمال مالي. على الرغم من أن تفكك مالي هو نتاج عوامل قاهرة محلية ووطنية ودولية متشابكة، إلا أن الحرب الليبية هي التي حولت التمرد المتأجج في الشمال إلى تمرد مسلح شامل، كما أدى فشل الناتو في السيطرة على الأسلحة داخل ليبيا ووقف تدفقها إلى البلدان المجاورة إلى تفاقم عملية عسكرة المنطقة المليئة أصلا بالحركات الإنفصالية والمعرضة للنزاع الداخلي (BOUKHARS, 2013). بصرف النظر عن انتشار الأسلحة في كل الإقليم، فإن الجزائر لديها مخاوف أن تكون ليبيا "الملاذ الآمن للجماعات الجهادية" وبالفعل نفذت جماعات مسلحة لها صلات بليبيا هجمات على منشآت للنفط والغاز الطبيعي في الجزائر في عامي 2012، و2013، كما لدى الجزائر قلق بشأن استخدام "المسلحين المتطرفين" لليبيا كمركز إقليمي خاصة بعد عودة مقاتلي الدولة الإسلامية (داعش) إلى ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، تشعر الحكومة الجزائرية بالقلق حيال تنامي نفوذ أتباع السلفيين المدخليين المحافظين في ليبيا، ومخاوف أمنية أخرى ناشئة عن الوضع في ليبيا مثل المعاملات غير الشرعية عبر الحدود، كالإتجار بالبشر، والهجمات المتكررة "حفتر" على طرابلس، والتي أدت إلى مزيد من عدم الإستقرار وعدم اليقين، فضلا عن تزايد حدة الفراغ الأمني في أجزاء مختلفة من ليبيا.

يؤكد المراقبون الإقليميون أن التدخل السياسي والاقتصادي والعسكري في ليبيا من قبل الأطراف الأجنبية، والتي تشمل مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا وتركيا وقطر، فاقمت الأزمة الليبية، وفرضت تحديدات على الأمن القومي الجزائري، فقد انتهكت عدة أطراف دولية وعلى نحو منظم حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا. كما يشمل التدخل الأجنبي تدفق المرتزقة.إلى ليبيا، حيث يتمركز قسم منهم ويدعم من تركيا في العاصمة طرابلس لدعم الحكومة، وينحدرمعظمهم من أصل سوري. بينما يدعم آخرون "حفتر"، وهم مقاتلون روس متعاقدون مع القوات التابعة "لحفتر" (مجموعة فاغنر) (Hallqvist and Hammargren2020, p, 27, 28) .

حظيت الجزائر ولفترة طويلة من الزمن بمكانة سياسية مرموقة وتفوق اقتصادي إلا أنها أصبحت اليوم تقف على أرضية متزعزعة حدت من نفوذها في ليبيا. تمتعت الجزائر بتاريخ طويل من الهيبة الدبلوماسية، إنطلاقا من لعب دور رئيسي في مفاوضات أزمة الرهائن الإيرانية وصولا إلى تولي مناصب بارزة في الإتحاد الأفريقي، كما ساهم الجيش الجزائري المجهز جيدا والمدرب في تعزيز سمعته كشريك أساسي للولايات المتحدة والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وإلى حد ما، في منطقة الساحل، وتتمتع الجزائر أيضا بموارد طبيعية كبيرة، حيث تحتل المرتبة العاشرة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والمرتبة السادسة عشرة في احتياطيات النفط في العالم. ومع ذلك ، تواجه الجزائر الآن مشاكل داخلية تحد من قدرتها على إبراز قوتها في ليبيا (Taylor, 2018).

إن مشكلة الجزائر هي أنه نظرا لمكانتها كقوة عسكرية في المنطقة ودورها المعلن بصفتها وسيطا نافذ، فإن جيرانها والمجتمع الدولي يتطلعون إليها لتكون عامل إستقرار إقليمي. وهذا يتناقض مع عدم قدرتها أو عدم رغبتها في أداء مثل هذا الدور بشكل فعال مما يضر بمصداقيتها وسمعتها. تبدو السياسة الخارجية الجزائرية ممزقة بين رغبة البلاد في الإعتراف بها كقائد إقليمي للأمن، وبين إحجامها أو عدم قدرتها على استخدام قدراتها المهمة للحفاظ على الإستقرار في حديقتها الخلفية والمساعدة في استعادة السلام عند اندلاع النزاع (BOUKHARS, 2013).

4. المقاربة الجزائرية في مواجهة تحديات النزاع الليبي

منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، شكلت ليبيا التحدي الأمني الأكبر للجزائر وكل المنطقة، نتيجة النزاع المعقد والذي يشمل أطرافا داخلية وخارجية مختلفة، والتي تم الإشارة لهم سابقا. إن الحرب الأهلية المتصاعدة، وانتشار الأسلحة، والإرهاب، والتعاملات غير الشرعية عبر الحدود، والتدخل الأجنبي هي أهم التحديات الأمنية للجزائر، لهذا ليس من المستغرب أن تكون لدى الجزائر رغبة قوية في استقرار الوضع في ليبيا (Hallqvist and Hammargren, 2020p 30)، ومصلحة واضحة وملموسة في تسهيل إنهاء النزاع (Taylor, 2018). في عام 2011، عارضت الجزائر التدخل الدولي بقيادة الناتو في ليبيا، وهذا إنسجاما مع مبدئها في معارضتها المستمرة لجميع التدخلات العسكرية الأجنبية وغيرها من أشكال التدخل، وينطبق هذا على رفضها المشاركة في دعم كلا الجانبين في النزاع الليبي (المعارضة والنظام الليبيين). في الوقت الذي يمكن تفسير هذا السلوك من منطلق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فإنه يمكن تفسير هذا السلوك من حقيقة أن لدى الجزائر مخاوف من نتائج هذا التدخل. تجادل الجزائر أيضا بأن جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا تركز بشكل حصري على معيار الأمن في مقاربة حل النزاع، في حين أن المقاربة الأنجع وفق رؤيتها تؤكد على ضرورة إتباع نهج متعدد الأوجه يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Hallqvist and Hammargren, 2020p 30).

تعتبر الجزائر فاعل لا غنى عنه لتحقيق الإستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وحيثما يتصاعد انعدام الأمن والتدخل الأجنبي والإستقطاب في جميع أنحاء المنطقة، تشجع في اللحظات الحاسمة

الحوار وبناء الدولة كأفضل وسيلة لإخراج الجيران من أزماتهم، وبالتالي حماية أمنها على المدى الطويل. إن ما يسميه البعض "عودة" الجزائر إلى السياسة الإقليمية بعد غياب طويل منذ الحرب الأهلية في تسعينيات القرن المنصرم كان إيجابيا من حيث رغبتها في مقاومة تفكك الدول المجاورة والسعي لإيجاد تسويات لتحقيق الإستقرار في المنطقة، مدفوعة برؤية متبصرة. إن لهذه الطموحات حدود تفرضها الجزائر على نفسها، نظرا لما يلقيه المشهد السياسي الداخلي من ضبابية (REPORT, 2115) ، فبالرغم من وضوح الرؤية الجزائرية لأبعاد النزاعات الإقليمية خاصة النزاع الليبي منها، إلا أن المشاكل الداخلية التي واجهتها حدت من قدرتها على إبراز قوتها، فقد كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أواخر عهدته الثالثة وطيلة عهدته الرابعة يعاني من اعتلال في صحته. فمنذ إصابته بجلطة دماغية في عام 2013. كثرت التساؤلات بشأن قدرته على التواصل في ظل إحتفاظه، بالسلطة الإسمية وظهوره العلني النادر، ناهيك عن جو عدم اليقين السائد في البلاد في هذه الفترة عمن يتولى السلطة التنفيذية في الجزائر (Taylor, 2018).

ترافق هذا التحدي السياسي مع تفاقم للتحديات الاقتصادية التى أبرزت المخاوف بشأن استقرار الجزائر، مما قلل من قدرتها على تركيز الإنتباه على الوضع في ليبيا والتأثير فيه. أدى الإنخفاض العالمي في أسعار النفط إلى إنخفاض كبير في العائدات المالية للحكومة الجزائرية الناتجة عن صادرات الطاقة، مما أجبرها على القيام بتنفيذ تدابير تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الزيادات الضريبية وخفض الدعم لمواجهة هذا الإنخفاض، مما انعكس على قدرتها في مواجهة الإحتجاجات الاجتماعية والمطالبة بظروف عمل أفضل. تهدد هذه الإحتجاجات المحلية شبه اليومية بنزع الشرعية عن الحكومة الجزائرية ليس فقط داخليا ولكن أيضا في نظر حلفائها في المجتمع الدولي والمنافسين الإقليميين مثل مصر (Taylor, 2018) والمغرب وفرنسا(REPORT, 2115).

في ظل هذا الوضع بدت الجزائر، وكأنها طرف معرقل للمسار الذي آلت إليه الأمور في ليبيا، حيث رفضت إدانة نظام معمر القذافي. واتهمت المعارضة الليبية الحكومة الجزائرية علنا بدعم "الديكتاتور" الليبي عسكريا. أصبح موقف الجزائر تُجاه النزاع أكثر إرباكا عندما رفضت في البداية الإعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي بعد وفاة القذافي وانهيار نظامه، واستغرقت ستة أيام بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في 16 سبتمبر 2011، لمنح مقعد ليبيا "للمجلس الوطني الانتقالي" حتى تتصالح أخيرا مع الواقع الجديد. جعل هذا السلوك الجزائر تبدو على نحو متزايد قد تجاوزتها الأحداث وبدت فاعل معرقل ومعادى "للتغيير الديمقراطي" (BOUKHARS, 2013).

ابتداء من عام 2014، اتبعت الجزائر سياسة الحياد الهادئ في ليبيا، ودعت أطراف النزاع الليبي لتعزيز الحوار الشامل وبناء السلام على المستوى القبلي. قال أحد المسؤولين الليبيين رفيع المستوى، أنه مندهش باستمرار من المعرفة الدقيقة لمكونات المجتمع الليبي التي أظهرها الدبلوماسيون الجزائريون، إلا أنه في نهاية المطاف تم إحباط الجهود الجزائرية المتصاعدة من قبل مجموعة القوى الخارجية المؤثرة في الوضع الداخلي الليبي، بدءا من زيادة النشاط العسكري الأجنبي عبر وكالائهم في الداخل، بالإضافة إلى

الميليشيات ذات الفكر السلفي التي أثرت في أبنيةالسلطة القبلية الليبية. لقد طغى التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا على الديناميكيات المحلية، واتخذ منطقا تصاعديا خاصا به، وتم تهميش الحل الشامل المتفاوض عليه الذي إقترحته الجزائر. على الرغم من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، تحط يوميا طائرات الشحن في المطارات الليبية، محملة بأسلحة متطورة ومستشارين عسكريين ومقاتلين، وفي هذه الأثناء، وعبر تحالفها مع "حفتر"، تعمل فرنسا - التي لها تاريخ استعماري طويل ووحشي في الجزائر - على نشر نفوذها في المحيط المباشر للجزائر (Brahimi and Kharief , 2020).

بالرغم من التردد الذي بدا على موقف الجزائر في بداية النزاع الليبي من الناحية السياسية والدبلوماسية كان تحركها العسكري سريعا، حيث باشرت إستعدادات عسكرية لإحتواء النزاع على الجانب الليبي من الحدود ومنع التداعيات ذلك على الأراضي الجزائرية، وتم ذلك بالدرجة الأولى من خلال السيطرة الكبيرة والجيدة التنظيم والمكلفة على الحدود الطويلة، الصعبة التضاريس، وقد واجهت في المهمة صعوبات تتعلق بعدم وجود محاورون رسميون على الجانب الليبي من الحدود، ومع ذلك، ووفقا لمسؤول أمني غربي رفيع مطلع، الجزائر لديها قدرات حدودية قوية للغاية - وربما تكون الدولة الأفضل في القارة الأفريقية من حيث التعامل مع المخاطر الأمنية الحدودية بالنظر لطول هذه الحدود وصعوبتها.

يسير الجيش الجزائري دوريات للجنود المنتشرين على طول الحدود، كما يملك مواقع عسكرية صغيرة ويستخدم الطائرات وكذلك الأقمار الصناعية وطائرات الإستطلاع بدون طيار. وبسبب النزاع في ليبيا على نحو جزئي، تضاعف الإنفاق العسكري الجزائري، وتم نشر 70بالمائة من الجيش الجزائري للسيطرة في الغالب على الحدود، بما في ذلك الحدود مع ليبيا. وبحسب مصادر إعلامية، تم نشر أكثر من 50 ألف جندي على الحدود الجزائرية الليبية.

ورغم محافظة الجزائر على سياستها في عدم التدخل، هناك تقارير غير مؤكدة، تشير إلى أن جيشها يعبر الحدود إلى ليبيا من حين لآخر لتنفيذ عمليات خاصة ومحدودة (Hallqvist and Hammargren, 2020, p 29) تحت وطأت تهديدات فعلية ومحتملة. في مواجهة هذا الوضع اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات ملموسة، وأجرت بعض التغييرات الحاسمة، مست عقيدتها الأمنية،ظهرت في محتوى التعديلات التي أجريت على الدستور، حيث جرى استفتاء دستوري في 1 نوفمبر 2020 مس بعض مواده. وفقا للمادة ذات الصلة في الدستور الجديد المعتمد عام 2020، سيكون الجيش الجزائري قادرا على المشاركة في العمليات العابرة للحدود في إطار الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. جاء هذا التعديل الدستوري إلى الواجهة كرد فعل ضروري على التهديدات المتأتية من الجماعات المسلحة في ليبيا ومنطقة الساحل، فضلا عن موجة المهاجرين غير الشرعيين التي أصبح من الصعب السيطرة عليها دون تجاوز الحدود (Numan Telci, 2021) p 03, 04) .

شن "حفتر" هجومه المفاجئ على طرابلس في 4 أفريل 2019، بعد يومين فقط من إجبار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على الإستقالة، مما أدى إلى شهور من عدم اليقين السياسي في البلد. فوجئ الجيش الجزائري - الذي كان يتحدث بإسمه رئيس أركان الجيش "أحمد قايد صالح"- بهجوم "حفتر" الذي

غير قواعد اللعبة في ليبيا، ولكن التحديات الداخلية للنظام كانت أكثر إلحاحا فوجب حشد كل الجهود لمواجهتها. أثرت عمليات إعادة الترتيب الداخلي للنظام على قدرة الجزائر على التأثير على الأحداث في ليبيا، في ظل اشتداد معركة طرابلس، وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين ودخول الأسلحة من الخارج، والتنافس البحري الدولي في المنطقة (Brahimi and Kharief , 2020).

في محاولة لمواجهة هذا النشاط المتضخم على حدودها، من المنطقي أن تسعى الجزائر إلى لعب دور قيادي في النزاع الليبي. على الرغم من الأحكام الخاطئة السابقة المتعلقة بعرقلتها لمسار التغيير، يبدو أن الجزائر لا تزال ملتزمة بتعزيز التسوية والحوار السياسي من أجل ضمان الإستقرار على المدى الطويل في ليبيا. بعد سنوات من العمل الهادىء خلف الكواليس، تبنت الجزائر سياسة أكثر حزما، تُجاه النزاع في ليبيا، وفي أحدث خطوة دراماتيكية، سافر وزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" إلى شرق ليبيا في 5 فيفري 2019 للقاء "حفتر"، الذي بدأ في أفريل 2019 هجوما للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس. لكن يبدو أن إستقبال بوقادوم في المطار من طرف "عبد الهادي الحويج"، وزير خارجيةالحكومة الناتجة عن مجلس النواب في طبرق، تسبب في ذعر دبلوماسي لدى الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس، وقامت وسائل الإعلام الموالية لها بإنتقاد السلوك الجزائري وألغت دعوتها لوزير الخارجية الجزائري لزيارة طرابلس. هذه الحسابات التي إعتبرها البعض خاطئة، هي في الواقع جزء من حملة جزائرية لتوضيح الرؤية الدولية عن الوضع في ليبيا، وهي موجهة أيضا، على الأقل جزئيا كما وسبق وأن أشرنا، لأغراض داخلية. يبدو أن فرصة إلتقاط الصور مع بوقادوم منحت قدرا من الإعتراف بالكيان الموازي المثير للجدل، وهو الأمر الذي عبر عنه أحد المسؤولين الأوروبيين بقوله أن "الجزائر لا تعمل في الإطار الدولي، سياستها غامضة للغاية". لم يكن لقاء بوقادوم مع الحويج سوى الأحدث في سلسلة من المبادرات المحرجة للحكومة الجزائرية الجديدة فيما يتعلق بالنزاع في ليبيا (Brahimi and Kharief , 2020) ، ولكنه يعبر عن قدرة الجزائر على الإتصال مع جميع الأطراف، وهذا ما يؤكده الممثلون الرسميون للجزائر ودبلوماسيون أجانب في الجزائر على أن للجزائر اتصالات جيدة مع جميع الأطراف (غير الجهادية) في النزاع بما في ذلك "حفتر" (Hallqvist and Hammargren, 2020p 30). ومع ذلك، فمن المحتمل أن تظل سياسة الجزائر تجاه ليبيا دون تغيير، وأن هذه التدخلات الجريئة مدفوعة باعتبارات داخلية أكثر منها إستجابة لديناميكيات الصراع الليبي نفسه.

في 13 ديسمبر 2019، أُعلن عن فوز "عبد المجيد تبون" - وهو أحد المطلعين على شؤون النظام في الجزائر- في الإنتخابات الرئاسية،.وانطلقت مباشرة الحكومة الجزائرية في مجهودات كبيرة لتعزيز شرعيتها. وكان ينظر للملف الليبي في أحد جوانبه كخادم لهذا الهدف.

كانت أول جولة دولية يقوم بها تبون في الخارج مشاركته في القمة حول ليبيا التي عقدت في برلين في الفترة الممتدة من 19 إلى 20جانفي 2020، وفي الأسبوع التالي، استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أول زيارة يقوم بها رئيس دولة للجزائر. واتفقا على تنفيذ الإلتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين وإحلال السلام في ليبيا "برعاية جزائرية تركية". بالنظر إلى أن تركيا من الداعمين الملتزمين لحكومة الوفاق

الوطني في طرابلس المدعومة من الأمم المتحدة - أرسلت أسلحة وطائرات بدون طيار ونحو ألفي مقاتل من سوريا - فقد اعتبر لقاء تبون مع أردوغان بمثابة إرسال رسالة قوية لدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

في 7 جانفي 2020، أعلن تبون أن طرابلس "خط أحمر لا يجب تجاوزه"، أثناء استقباله رئيس حكومة الوفاق الوطني"فايز السراج" في الجزائر العاصمة. أدى هذا الموقف لتنشيط الآلة الدعائية المضللة الموالية "لحفتر" بمهاجمتها للجزائر.

يرتبط نشاط تبون المتعلق بليبيا في قسم مهم منه بالتحدي المحلي. في **الدرجة الأولى**، تهدف سلسلة الإجتماعات رفيعة المستوى إلى وضع الرئيس الجديد كقائد مهم له علاقات دولية قوية. **ثانيا**، التأكيد على خطورة التهديد على الحدود الجزائرية، وحث المواطنين على إعطاء الأولوية للإستمرارية والإستقرار. **ثالثا**، السعي بشكل عاجل إلى تغيير الرواية الدولية فيما يتعلق بالجزائر، بعيدا عن الإضطراب السياسي الذي كانت تمر به في هذه الفترة. حققت الحكومة الجزائرية إلى حد كبير نجاحا في هذه المهمة (Brahimi and Kharief , 2020).

هذا التفسير الأخير لسلوك الجزائر تُجاه النزاع الليبي، غير صحيح بالكامل، فلا شك في أن المتغير الداخلي مفسر قوى لهذا السلوك، بما فيها المخاوف من الآثار السلبية لإنتشار "التطلعات الديمقراطية"، وهو الأمر الذي ساعد في تشكيل الموقف السلبي للنظام الجزائري تُجاه الأحداث في ليبيا ومن الحراك السياسي الذي مس المنطقة العربية بشكل عام، إلا أنه لايعتبر العامل الوحيد (BOUKHARS, 2013) ، فمما لا شك فيه أن ليبيا هي قضية أمن قومي ملحة بالنسبة للجزائر، فمنذ الإطاحة بمعمر القذافي في عام 2011، شكلت الآثار غير المباشرة للنزاع الليبي تحديات أمنية هائلة، بما في ذلك زعزعة الإستقرار في مالي والساحل على الجانب الجنوبي للجزائر (Brahimi and Kharief , 2020).

تماشيا مع إلتزامها بحل النزاعات سلميا، وسياستها الخارجية الحازمة غير التدخلية، أعربت الجزائر باستمرار عن دعمها للعملية الدبلوماسية والحل السياسي للصراع الليبي عبر عملية سلام شاملة، كما عبرت عن رغبتها المتحمسة في أن تبقى ليبيا موحدة. تدعم الجزائر العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا، وشاركت في محاولات وساطة مختلفة بين الجهات الفاعلة في النزاع الليبي، رغم أن الأزمة السياسية الداخلية في الجزائر –خاصة بعد حراك 22 فيفيري 2019- كما وسبق وأشرنا سابقا حدت من احتمالات التأثير على التطورات في ليبيا.

في المؤتمر الدولي حول ليبيا المنعقد في برلين في جانفي 2020، إقترح تبون استضافة حوار سياسي بين الأطراف الليبية المتحاربة في الجزائر، موضحا أن الجزائر ترغب في أن تكون جزءا هاما من عملية السلام، وتم تأكيد هذه الرغبة في مقابلة مع صحيفة "لوفيغارو-Le Figaro" الفرنسية مع تبون، حيث قال الرئيس إن "الجزائر قادرة بسرعة على إحلال السلام في ليبيا، لأن الجزائر دولة صادقة وذات مصداقية، ووسيط متقبل من جميع الجماعات الليبية". في هذا السياق، انعقد في نهاية جانفي 2020 إجتماع بشأن ليبيا مع وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا، في الجزائر العاصمة. وكانت الجزائر تؤكد دائما على أهمية

المنهج المتعدد الأبعاد، والذي يشـمل التنمية الاجتماعية والاقتصـادية، للتعامل مع التحديات الأمنية، فبحسب الرئيس تبون، الجزائر تزود ليبيا بـ"الطعام و الأدوية".إلا أنه لا يوجد، إحصائيات أو معلومات من جهات محايدة عن مقدار أو نوع المساعدة التي قدمتها الجزائر إلى ليبيا (Hallqvist and Hammargren, 2020p 28-30).

ترى الجزائر أن استمرار الصراع المسلح، خاصة في ظل تدخل أجنبي مكثف ودعم عسكري متعدد الأطراف،كما هو الحال في ليبيا، لن يؤدي إلا إلى تقويض أكبر للأمنين الليبي والإقليمي. كما ترى ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلا، هذه المقاربة القائمة على الدمج والإشراك هي حصيلة عقد من الخبرة في إدارة ملف الجماعات الخارجة عن السلطة المركزية. وفي حالة ليبيا، يتعلق الأمر بتهديد لبقاء سلطة معترف بها دوليا في طرابلس، ويتعلق في الوقت نفسه بأطراف متمردة تحظى بدعم إقليمي ودولي يجعل شبح التقسيم واردا، وهو ما ترفضه الجزائر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 2).

الخاتمة:

مثل النزاع الليبي إختبارا حقيقيا لقدرات الجزائر على مواجهة الآثار السلبية للإضطرابات القادمة من ليبيا والحفاظ على توازن القوى الإقليمي المستقر منذ سنوات طويلة، سواء من حيث مدى صلاحية العقيدة السياسية والأمنية الجزائرية غير التدخلية في تحقيق وحماية المصالح الاستراتيجية للدولة الجزائرية، أومن حيث قدرتها على تفعيل قوتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية في التأثير في المشهد الليبي بشكل عام.

صحيح أن النزاع الليبي أكبر من أن تواجه تداعياته أي دولة في المنطقة بمفردها مهما كانت قوتها، نظرا لطبيعته المعقدة، حيث تتداخل فيه الأطراف الداخلية المنقسمة على نفسها جغرافيا وسياسيا وعسكريا، والتي تراهن بدورها على دعم قوى خارجية متضاربة المصالح في ليبيا، إلاأن التحديات التي يفرضها هذا النزاع على الجزائر بإعتباره قضية أمن قومي، يفرض عليها الإجابة على سؤال، مامدى صلاحية المبدأ التاريخي للدولة الجزائرية اليوم في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وما يفرضه من إكراهات موضوعية، والذي جعل قوى خارجية بعيدة جغرافيا، تؤثر في المشهد الليبي أكثر مما تفعل الجزائر، مما انعكس بالسلب على المصالح الجزائرية، وجعلها عرضة للإنتقادات الداخلية وحتى الدولية نظرا لدورها الهامشي في الترتيبات الدولية المحددة للمستقبل السياسي الليبي. ظهرت دعوات لتغيير مسار السياسة الخارجية نحو إتجاهات أكثر برغماتية في سياق التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وبالفعل بدأت الجزائر في تبني هذا النهج إلا أنه لم يوضع في إختبار حقيقي في تطبيقاته الفعلية الواسعة النطاق.

لم يكن الجمود في تطور المبادئ المتحكمة في السياسة الخارجية للجزائرالعائق الوحيد في التأثير في النزاع الليبي، بل أدت الإضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي شهدتها الجزائر في

هذه الفترة لكبح قدرتها على التعامل مع تطورات النزاع بإيجابية وتوجيهه بما يخدم مصـالحها، وحتى وإن شهدنا بعض التحركات الدبلوماسية تُجاه ليبيا هناك من فسرها على أنها مرتبطة جزئيا برهانات سياسية داخلية أكثر منها رؤية متكاملة لمعالجة تأثيرات الوضـع الليبي على الجزائر. إن تدخل الجزائر في الشـأن الليبي لا يعكس قوتها الكامنة وحجم مصالحها الحيوية فيها، المرتبطة بالمشاركة الفعالة في رسم المستقبل السـياسـي الليبي، وتغيير الصـورة الدولية السـلبية المتصـورة عند بعض الأطراف الليبية عن الجزائر في معاداتها لمسار التغيير في ليبيا وفي العالم العربي بشكل عام الذي شهدته المنطقة في هذه الفترة. فالجزائر ترى في التدخل الخارجي في ليبيا يمثل تهديدا مباشـر لأمنها القومي، وأنه "مؤامرة" لزعزعة أمن المنطقة والإخلال بتوازنات القوى فيها، لهذا جابهته بنوع من الرفض، لكنه رفض بدون استراتيجية بديلة أو تحرك فعال للتأثير في مجرى الأحداث بما يخدم مصالحها.

صحيح أن الإضـطرابات التي عانت منها الجزائر أعاقتها عن التدخل المباشـر في الشـأن الليبي، ولكن الحقيقة أن الجزائر كانت تفتقد لرؤية متكاملة للتعامل مع هذا الوضـع، وشـهدت صـراع بين "مبدأ عدم التدخل في شـؤون الدول " و"الحاجات البرغماتية الآنية"، وحتى وإن كانت الجزائر قد حاولت المساهمة في المفاوضـات الدولية لإنهاء النزاع، فإنه كان إسـهام بدون أدوات على أرض الواقع، تأثر بها على الأطراف الليبية المتنازعة بالمقارنة مع القوى الخارجية الأخرى، التي كانت في مسـتويات متقدمة زمانيا وماديا من التأثير في الوضع الليبي.

إن تطورات الوضـع الإقليمي المحيط بالجزائر يفرض عليها إعادة النظر في العقيدة السـياسـة والأمنية الخارجية غير التدخلية لصـالح إتجاه أكثر برغماتية، وعلى نحو متحكم فيه، بحيث لايجعله في وضـع التناقض مع المحددات المعيارية الكبرى للسـياسـة الخارجية للدولة الجزائرية، فسـياسـة عدم التدخل المعمم أفقدت الجزائر مصـالح حيوية لصـالح قوى خارجية أصـبحت لها نفوذ بجوارها المباشـر، بمعنى إعادة قراءة مبادئ السـياسـية الخارجية بما لا يتناقض والمصـالح الملحة للجزائر، ولا ينسـف في الوقت نفسه المكتسبات القيمية التي إكتسبتها عبر مسارها الدبلوماسي الطويل، والذي أعطاها مصداقية دولية. إن الأمر يحتاج لتوليفة ذكية تجمع ما بين المبادئ الثابتة والمصـالح المتغيرة، وعليها أن تجد طريقا ينهي ذلك المأزق الاسـتراتيجي في خياراتها الخارجية والذي يمكنها من ترجمة وضـعها كقوة إقليمية كبرى ينتظر منها جيرانها والمجتمع الدولي بشكل عام أدوار تعكس قوتها لتحقق الأمن والسلام في المنطقة.

رغم كل الإنتقادات التي وجهت للجزائر في طريقة تعاملها مع الوضـع في ليبيا، إلا أن تطور الأحداث أثبت صحة مخاوفها من التأثيرات السلبية للتدخل الخارجي، وأن التغيير السياسي الذي لايراعي المتغيرات على أرض الواقع محكوم عليه بالفشـل. هذا الموقف مكنها من أن تحافظ في النهاية على مسـافة شـبه متقاربة بين جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا بما يؤهلها للعب أدوار متقدمة في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الليبية وإحلال السـلام، والمسـاهمة في إعادة بناء الدولة. كما إسـتطاعت الجزائر عبر مجموعة من الترتيبات العسكرية والأمنية على طول حدودها مع ليبيا من تقليص التأثيرات السلبية للنزاع على الأمن القومي الجزائري.

المراجع:

باللغة العربية:

1)أحمد قاسم حسين،المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات، **سلسة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (جوان 2021).

2)إناس مومنه، تقدير موقف،إعلان حفتر توليه سلطة البلاد..الخلفيات والتداعيات،برنامج"التفكيرالاستراتيجي وإعداد السياسات"، **المركز الفليسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات**(11 جوان 2021).

3)المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، **سلسة تقييم حالة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (7 جويلية 2020).

4)المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبعاد تطور الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية** (26أكتوبر2014).

5)باتريك هيمزادي، ليبيا المشير خليفة حفتر-فرنسا- من إنتكاسة لأخرى، **موقع الجدلية**، (07 جوان2020)، مقال متاح على الرابط: https://cutt.us/Ut3Tb (تم التصفح بتاريخ: 22-09-2021).

6)زياد عقل، حكومة الوفاق الوطني ومستقبل الصراع السياسي في ليبيا، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**(بدون تاريخ نشر)، مقال متاح على الرابط: https://cutt.us/M2x7G (تم التصفح بتاريخ: 10-12-2021).

7)عائد عميرة، حرب حفتر على طرابلس بعد عام.. ساعات صفر ومرتزقة وتفريط بالسلام، **ن بوست**، (07-04-2020) مقال متاح على الرابط: https://cutt.us/gpmXA (تم التصفح بتاريخ: 12-10-2021).

8)موقع قناة الجزيرة، ليبيا..ثلاثة حكومات تتصارع على الشرعية، **موقع قناة الجزيرة**، (26-10-2016)، مقال متاح على الرابط: https://cutt.us/whtZI (تم التصفح بتاريخ: 22-12-2021).

باللغة الإنجليزية:

9)Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Navigating in a complex neighbourhood Algeria's responses to in Libya and the Sahel security challenges, **FOI- Report** no 4960 – SE(April 2020).

10)REPORT 164 / MIDDLE EAST & NORTH AFRICA 13 OCTOBER 2015, Algeria and Its Neighbours, **crisisgroup**, document available on internet, https://cutt.us/y1x7o(accessed on: 01-11-2021).

11)Ismail Numan Telci, A Vision for the Future of TurkishAlgerian Relations: Convergence, Cooperation and Coordination, **Analyses, Al Jazeera Centre for Studies** (August 8 2021).

12)JONATHAN M. WINER, ORIGINS OF THE LIBYAN CONFLICT AND OPTIONS FOR ITS RESOLUTION, **POLICY PAPER, The Middle East Institute**(MAY 2019).

13)topher S. Chivvis, and Jeffrey Martini, LibChrisya After Qaddafi Lessons and Implications for the Future, **RAND Corporation, NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION**, (2014).

14)ALISON PARGETER, HAFTAR, TRIBAL POWER, AND THE BATTLE FOR LIBYA, war on therocks, **National security**. (MAY 15, 2020), document available on internet, https://cutt.us/Q7it5(accessed on:13-10-2021).

15)ANOUAR BOUKHARS, Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring, **Carnegie Endowment for International Peac**e(JANUARY 14, 2013), document available on internet, https://cutt.us/NgdjY (accessed on: 14-11-2021).

16)Alia Brahimi and Akram Kharief, Why Algeria is suddenly more interested in Libya, **MENASource**, (March 6, 2020), document available on internet, https://cutt.us/MQXf6 (accessed on: 1-11-2021).

17)BARBARA SURK, Libya's Tripoli government resigns The move by the National Salvation government improves chances of success for a U.N.-brokered unity body, **politico**, (April 6, 2016), document available on internet, https://cutt.us/tP96e (accessed on: 22-01-2022).

18)Omar Hammady, What Went Wrong With Libya's Failed Elections.This was the predictable outcome of a deeply flawed process, ANALYSIS, **Foreign Policy Magazine,**(FEBRUARY 18, 2022, https://cutt.us/mTywv (22-02-2022).

19)Andrea Taylor, Algeria's Libya problem, **MENA Source**, February 28, 2018, document available on internet, https://cutt.us/ADTOE (accessed on: 01-11-2021).